تقريرعن زيارة
منظمة حمورابي لحقوق الانسان
لدور اصلاح الاحداث خلال يومي 6-7 آيار2018 في بغداد
" تشخيصات واستنتاجات "

انطلاقا من المسؤوليات الحقوقية التي تضطلع بها منظمة حمورابي لحقوق الانسان، واستجابة رائدة لنظامها الداخلي في اطار الاهداف التي وضعتها وتنفيذا لخطتها السنوية والدورية لرصد ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، بهدف الحث على تصحيح أوضاع المهمشين والسجناء من خلال اداء مؤسسات الدولة والتاكد من مدى التزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وانسجاما مع كل ذلك، زار وفد من المنظمة داري اصلاح الأحداث الاناث والذكور بين يومي 6-7 أيار 2018. وضم الوفد كل من السيدتين باسكال وردا رئيسة المنظمة واخلاص كامل بهنام عضو مجلس الادارة والدكتور بشار سعدون عضو الهيئة العامة فيها، وفي ما يلي الخلاصة الميدانية لتلك الزيارة التي نأمل أن تكون تحت انظار المسؤولين الحكوميين لتحقيق الاصلاح المنشود، علما أن التقرير يتضمن تشخيصات واستنتاجات وتوصيات.

من داخل دور الاصلاح للاحداث/ الاناث:

بفضل موافقة معالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية مشكورا، الاستاذ محمد شياع السوداني وتواصلا للتعاون بين منظمة حمورابي والوزارة الموقرة في بغداد، تم استقبال الوفد المراقب من قبل السيدة صفية خلف محمد مديرة سجن الاحداث للاناث وعدد من اعضاء الكادر الاداري حيث عرضت للوفد كامل التفاصيل الخاصة بعملهم في تحقيق الاصلاح المرجو للنزلاء، مبينة بان العدد الاجمالي للكادر من الباحثات الاجتماعيات وباقي الموظفين يصل إلى 30 شخص بينهم باحثات اجتماعيات علم النفس عدد اثنان وخمسة بين باحثة وباحثة اقدم بوظائف مختلفة. كما ان هناك قانونيين عدد 2 والمختصين بالتاهيل عدد 3

أعداد النزيلات:

عرضت مديرة دار الإصلاح للإناث بأن في الدار هناك 43 نزيلة بين موقوفات ومسجونات مع أحكام مختلفة.بالإضافة إلى 6 أطفال بين الذين نقلوا من سجون النساء لدى اكتمال السن القانوني لعزلهم عن امهاتهم وذلك انطلاقا من عمر 3 سنوات ليوضعوا في سجن الأحداث! او الذين رافقوا أمهاتهم الأجنبيات القاصرات، ورأينا بينهم طفل روسي بعمر 9 اشهر مع أمه الموقوفة ، هكذا يصل العدد الكلي الى 49 نزيل وجميعهم يتوزعون إلى قاعتين فقط إحداهما خاصة بالموقوفات وعددهن 20 فتاة وهن فتيات أحداث، والتهم الموجهة إليهم تتراوح بين التزوير وتخريب ممتلكات الدولة و الإرهاب والسرقة والاتجار بالبشر. اما قاعة المحكومات وعددهن 21 فتاة تتراوح جرائمهن بين البغاء وعددهن (11)،والقتل وعددهن (5)،والإرهاب وعددهن (5)، إحكامهن تتراوح : بين 3- 10 سنة سجن، بالاضافة الى من لهن تهم اخرى كتعاطي المخدرات والاختطاف. والمعروف إن قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 لا يصدر أحكاما بالإعدام بحق القاصرين.

اوضاع القاعات:

هناك قاعتين فقط في سجن الاحداث الخاص بالاناث. ويوجد في كل قاعة جهازين سبليت للتبريد وحمامين وتلفزيون بلازما. لاحظنا بان المنامات ملتصقة ببعضها البعض بسبب ضيق المكان بالاضافة الى كونها موضوعة سرير فوق الاخر وهذا هو المكان الوحيد لقضاء طول النهار كما الليل، حيث لدى غلق الابواب من المؤكد، بان تعاني النزيلات من النقص في الأوكسجين لان الباحة الموجودة أمام قاعات السجن لا تتعدى قياس ممر صغير مسافته الكلية حوالي 6 الى 10 أمتار، وربما اقل، لا توجد طاولة لتناول الطعام

اذ تفترش النزيلات الأرض لتناول وجبات أكلهن وهو المكان الوحيد خارج القاعتين الصغيرتين بالمقارنة مع عددهن . وحسب موظفين هناك، ان منظمة دولية تابعة للامم المتحدة وعدت دعم الوزارة من اجل حصولهم على بناية جديدة أفضل في منطقة الشالجية- الطوبجي ؟

- هناك غرفة جدا صغيرة لورش الاعمال والحرف اليدوية التي تحققها الفتيات كالخياطة بماكنة واحدة فقط، والحياكة والرسم وصناعة الورد والثريات والمزهريات وقلادات الخرز الخ ..هذه هي الاحتياجات الحرفية المتوفرة لهن والتي تستهلك موادها بسرعة وهي غير كافية لتمرير الوقت في مكان ضيق جدا يفتقر الى مساحات ضرورية للصحة البدنية والنفسية . بينما جميع النزيلات هناك هن من ألأحداث ولا زلن في طور النمو العقلي والبدني وبينهم الرضع الاناث والذكور، والى سن البلوغ.
- هناك نقص وحاجة لوجود مكتبة تحتوي على كتب وقصص مناسبة لأعمارهن بالإضافة إلى أفلام تربوية وتوعوية يمكنهم الاستفادة منها في التعليم والتثقيف بما يناسب أعمارهن. لأنه و بحكم حجزهن وسجنهن داخل المبنى، فقدن حرياتهن كما تم تحديد حقوقهن وإنسانيتهن بوقوعهم تحت طائلة القانون معاقبة لهن مقابل الجرائم التي تم ارتكابها. مع ذلك داخل هذه الدور لا يجوز توسيع العقوبات من خلال ممارسات او تهميش تمس كرامتهن او تعرضهن للمزيد من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية او اللاانسانية او المهينة.

وعند دخول القاعات حيث إقامة النزيلات تحدثنا معهن فرديا وجماعيا، التقينا القاصرات العراقيات و الأجنبيات وأطفال أبرياء، ومجرمات لكنهن مغتصبات وارهابيات "زوجات" او بالاحرى (مسبيات دواعش) جميعهن في المساحة الضيقة ذاتها تبين ما يلي:

- **تواصل عملية خلط النزلاء** وهي كارثة يجب البحث عن حل لها وخاصة للأطفال الصغار جدا من الذين بأعمار صغيرة جدا تم تفريقهم عن أمهاتهم المسجونات أو الذين مع أمهاتهم القاصرات وبسببهن هؤلاء الأطفال يعانون السجون بينما لم يرتكبوا أية جريمة! والدليل على حقيقة وجود الأطفال بشكل متواصل هو طلب الحفاظات للأطفال بأعمار صغيرة جدا وإلى ثلاث سنوات، ورأينا منهم بعمر 9 اشهر فما فوق.

ان حالة هؤلاء الأطفال أكثر من مقلقة، لا بل إنه واقع مخالف لجميع القواعد الإنسانية كونه أمر يكبل الطفل البريء بما لم يرتكبه من ذنوب. هذا بسبب غياب الحلول الإنسانية والتي تحرمها التقاليد والأعراف المجتمعية والتي غالبا ما يفضلها المجتمع على حقوق وكرامة الإنسان كجزءا من الثقافة المرسخة والمطبعة للعنف من جانب ، والقوانين غير المنصفة لحقوق الطفولة من جانب آخر. بينما يمكن احتضان هؤلاء الأطفال بشتى الطرق بدلا من السجون.

نؤكد على نقطة الخلط السلبية جدا وتاثيرها على الأعمار الأكبر من المذكورات اعلاه بين القاصرات لأنها في غاية الخطورة من حيث إمكانية التلقين والترغيب والتأثير وغسل الأدمغة المشوقة بين النزيلات. وبغض النظر عن جرائمهن وأعمارهن والتي في بعض الأحيان ارتكبن جرائم مركبة، بالإضافة إلى جرائم الإرهاب التي تم توجيه العقوبة لهن وفق المادة ٤ إرهاب , بالاضافة الى العاهرات وهناك من ارتكبن جرائم مخدرات واختطافات من التي تحاسب وفق المادة(421) من الأجنبيات والعراقيات كاللاتي وتم مشاهدتهن في سجن الإحداث للإناث. والجنسيات الموجودة حاليا:

- فتاة المانية عدد (1) محكومة بجريمة الإرهاب وفق المادة 4: زوجة دواعش
- فتاتين روسيتين موقوفتين بتهم الإرهاب.زوجات دواعش
- فتاتين اذربيجانيتين موقوفتين بتهم الارهاب.زوجات دواعش
- ثلاثة فتيات تركيات موقوفات بتهم الارهاب. زوجات دواعش
- ثلاثة فتيات اوزباكستانيات موقوفات بتهم ارهاب. زوجات دواعش
- خمسة فتيات عراقيات بتهم القتل.
- الارهابيات الداعشيات الاجنبيات بينهن محكومات بالمادة 4 إرهاب، تقيمن في نفس القاعات والأماكن لباقي الفتيات ضحايا مختلف الجنايات.

التقى الوفد بالأجنبيات من الجنسيات المذكورة أعلاه وتبين لنا أن هناك خطر جسيم في خلط هؤلاء الاجنبيات ببقية النزيلات من مرتكبات جرائم وجنح أخرى، حيث يمكن لهؤلاء ان تجندن العراقيات بتلقينهن دروسا في عمليات داعشية قمن بتحقيقها، كزوجات دواعش ومشاركات في جرائمهم في الموصل وتلعفر والمناطق الاخرى باسم الدين. وانهن بهذا تمثلن مدربات لصنع قنابل موقوتة من العراقيات للمستقبل.
سال الوفد النزيلات الاجنيات فيما إذا كانت سفارات دولهن قد سألت عنهن أو طالبت بإعادتهن إلى بلدانهن بشكل رسمي، وما هو رأيهم بالعودة الى بلدانهم؟ فمنهن اجبن بان سفارتهن سالت عنهن ووعدوهن بنقلهن الى بلدانهن لكن التنفيذ لم يتحقق بعد، ومنهن لم يسال عنهن احد ومنهن ما زالت موقوفات بدون اي أحكام الى تاريخ هذه الزيارة. وهنا السؤال يطرح نفسه : إلى أي مدى يمكن للسلطات العراقية وخاصة السلك الدبلوماسي العراقي، التمكن من مطالبة الدول أو حثها خاصة تلك التي ينتمي إليها المجندات الإرهابيات القاصرات اللاتي تورطن في جرائم قتل في العراق ضمن داعش أو غيره ليتم إعادتهن الى بلدانهن ومحاكمتهن هناك، بعد التأكد من أن تلك البلدان سوف تقوم بتنفيذ الأحكام القانونية بحقهن وتراقب تحركاتهن مستقبلا .

- **المكان لا يصلح لتحقيق الاصلاح الحقيقي للنزيلات الاناث**، حيث أن المكان لا ينسجم مع العنوان " دار الاصلاح "، لانه ضيق ولا إمكانية لتطوير المهارات الرياضية ولا الحرفية كما التربوية الأخرى وخاصة لا يصلح للصحة النفسية إذ أن المبنى لا يتمتع بأدنى الشروط المطلوبة لأصلاح الاحداث. أنها المرة الثانية التي تسنح الفرصة لرئيسة منظمة حمورابي لزيارة المكان المذكور أعلاه منذ عام 2009 دون ان تتلمس اي تغيير او تحسين في هذا المجال .انه مكان سيء جدا ويجب تغييره. وفي هذا الصدد أفادت مديرة السجن بان هناك مساعي حكومية لتبديل المكان بمبنى اوسع في بغداد لكنها لا تعلم متى سوف يكون التنفيذ؟

- **التربية والتعليم:**

التعليم إلزامي مستمر إلى مرحلة السادس الابتدائي. يتم تدريس الفتيات في الدار نفسه مناهج المدارس الحكومية بالإضافة إلى التربية الإسلامية وينقلوا الى الامتحانات في المدارس الحكومية وهذا يخص المراحل الابتدائية دون المتوسطة والثانوية وجميع النزيلات مشمولات بالتعليم. الابتدائي. لكن المؤسف ، ان وزارة التربية قد اوقفت نظام التعليم المسرع للمراحل المتوسطة وأخفقت في حصول اية نزيلة على شهادة بعد ثلاث سنوات من الدراسة التي من المفترض ان تحظى بها الفتيات القاصرات النزيلات في دار الاصلاح. وبعد سماع المسؤولين المعنيين يبدو ان السبب في هذا التقصير، هو تقاعس وزارة التربية وعجزها في توفير آليات نقل النزيلات إلى قاعات الامتحانات كما عدم توفير الدعم اللازم للتعليم داخل السجون بشكل واضح وجدي! .

- **الجانب الصحي:**

أن ما توفره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للنزيلات وحسب ما أفادت به مديرة السجن يكمن فيما يلي:

- هناك اطباء يقدمون علاجات في الواقع الطبي داخل السجن وكالاتي:
- يتواجد طبيب جلدية ونفسية يوم واحد كل اسبوعين
- طبيبة استشارية باطنية يوم واحد في الاسبوع
- طبيبة اسنان كل يوم ثلاثاء
- طبيبة نسائية يوم واحد في الاسبوع
- تم التأكيد على ان الادوية بعد تخصيصها من قبل الطبيب تعطى بيد الرقيبة لتعطيها الى النزيلة الحدث حسب وصفة الطبيب والاوقات المطلوبة لتناولها وليس مباشرة بيد النزيلة الحدث حفاظا على افضل سبل استخدامها. كما أعربت المسؤولات والنزيلات عن وجود شحة في الادوية وخاصة تلك التي تخص

الامراض المزمنة ومعالجة السكر والغدة الدرقية الخ.. كما الهورمونات وتنظيم الدورة الشهرية وعلاج الالتهابات النسائية الخ..

- كما لاحظ الوفد مستوى التعامل كان لطيفا وان النظافة والاستحمام كان مقبولا من قبل النزيلات فيما يخص المنامات واللبس واستخدام المرافق والحمامات مع وجود حاجة ملحة إلى ملابس للاستخدام اليومي .

- **التغذية** :

صادفنا خلال زيارتنا داخل السجن " دار الاصلاح "عملية صب وتوزيع وجبة الطعام ظهرا " الغداء " للنزيلات وكانت متكونة من الرز والسمك المقلي الذي حسب أقوال مديرة القسم الإصلاح يحظون بها مرتين في الأسبوع وباقي الأيام توزع بين الدجاج واللحم مع الرز. شهدت الفتيات على ان هناك تواصلا جيدا في الاطعام لكنهن بعض منهن أشرن سلبا إلى الإفراط في تقديم الرز يوميا وخاصة الأجنبيات عبرن عن انزعاجهن من كثرة الرز!! ما يعني إنهن بحاجة إلى إضافة خضراوات مطبوخة أو طازجة منبع الفيتامينات لهن وهذا ربما يكون علاجا طبيعيا للمعاناة من أمراض المعدة والحموضة التي تبين أنها الأكثر انتشارا مقارنة بباقي الأمراض.. ربما أول الأسباب صحيح هو قلة التنوع الفيتامينات في وجبات الاكل لكن ايضا، لا بل وخاصة، قلة الحركة وانعدام امكانية ممارسة الرياضة لافتقار المكان او الدار الى المساحات المطلوبة.

- **الفنون والأعمال اليدوية**: يتم تعليم وممارسة بعض الحرف اليدوية وأمور الخياطة حيث يتم عرض المنتوج في غرفة صغيرة جدا تعرض للزوار.

- **الترفيه: أنه** لأمر ضروري جدا للعلاج النفسي.فقد تبين انه ضعيف جدا ومحدد ببرامج تلفزيونية مختارة تتنوع بين أفلام كارتون ساعة وأخرى إخبارية وساعة مسلسلات وغيرها بإشراف الرقيبة فقط. بينما لإصلاح أفكارهن هناك الكثير الذي يمكن تقديمه في هذا المجال وهو جزء مهم من التربية أيضاً، كزيارة المتاحف والمعالم البغدادية ومشاهدة المسرحيات مع الآخرين وغيرها ولما لا بعض السفرات داخل العراق بتدبير وإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة الداخلية وأيضا يمكن إشراك منظمات مجتمع مدني معنية بالشأن حيث يمكن فتح أفق تصحيح أفكارهن عن طريق نشاطات خارج السجن أيضا ولو مرة في السنة ليساعد ذلك في تقييم أهمية الحرية التي فقدوها بمشاهدتهم الحياة الطبيعية لدى المواطنين الاحرار.

- الاحتياجات المطلوبة للتدريب:

عبرت مسؤولة السجن ومعاونيها عن وجود حاجة ماسة الى تزويد السجن بعدد من الاحتياجات الضرورية جدا، منها الخاصة بالملابس الداخلية والجلابيات (الدشداشات) النسوية للنزيلات والاحتياجات النسوية الشخصية الصحية الأخرى الخاصة بالنساء. كذلك هناك طلب على المواد التي يتم استهلاكها في امور التعقيم والنظافة.

وللتعليم والتثقيف هناك حاجة الى مكتبة تسعف التوعية والتعليم والتثقيف والقرطاسية لان الموجود غير كاف. كذلك ابدى القائمون على الادارة والنشاط حاجتهم المتواصلة الى المواد المطلوبة لادامة الابداع الحرفي البسيط جدا مثل كميات من مواد الالوان ولوحات الرسم والاقلام والاقمشة والخيوط والخرز الخ. بالاضافة الى اجهزة الحاسوب والتبريد واحتياجات أخرى ذات صلة بوضع النزيلات (الاحداث)، كذلك ابدت المسؤولات حاجتهن الماسة الى جهاز عرض البيانات (داتاشو) لعكس بعض الصور والنشاطات التعليمية والترفيهية كما طالبت ايضا بمضخات ماء لتعبئة المزيد من خزانات الماء نتيجة وجود قطع متكرر للكهرباء مما يؤدي إلى انقطاع الماء أيضا حيث يتم اللجوء الى الماء المخزون. مع ان اليونيسيف، المنظمة الدولية المعنية برعاية الأطفال والتابعة للأمم المتحدة تزور هذا السجن وأن اخر زيارة لها كانت في 1 آذار

2018 مع وفد من الاتحاد الاوربي والعدالة الدولية شهدوا الوضع والى هذه اللحظة لم تقدم لهن اية معونات . هذا ما أفادت به احدى المسؤولات.
هكذا يقتصر عمل "الاصلاح" على الوسائل المذكورة اعلاه، وهذا اذا ما توفرت بالشكل المطلوب لتطوير المهارات واصلاح افكار من ارتكبن جرائم جنائية كما ارهابية ، وهذا يبدو امرا غير كاف خاصة وانهن احداث ولابد من أن يتم إصلاحهن بتربيتهن.
- **الوضع النفسي** : اما الوضع النفسي فبحاجة الى متابعة اوسع واكثر مهنية. لان حسب الإجابات التي ألتقطها أعضاء وفد حمورابي من السجينات هو ان اكثرهن تشعرن بانهن قد حققن بطولة بممارسة قتل الزوج او اي شخص آخر من افراد اسرتهن. كما ان ضحايا البغاء فبكل بساطة تضعن اللوم على الفقر المدقع الذي يدفعهن الى التسول وبيع اجسادهن (وهنا الكثير من الصحة في مسؤولية هذا الامر ولكن..)، وعدد منهن مع امهاتهن لكونهن لا يمتلكن اية مصادر رزق ولا مهارات او شهادات للوصول الى عمل يفيد حياتهن. ونتيجة لذلك اغلب هذه الاوضاع هن اما بدون معيل رجل او ان الرجل الاب او الزوج او الاخ تخلى عن مسؤوليته. كما ان الوفد لم يلاحظ وجود شعور بالذنب أو ندم حقيقي من قبل أكثر النزيلات من خلال حديثهن. بل وكأنهن على حق فيما فعلن بما فيهن المحكومات! ما يدل على ضعف تأثيرآليات الإصلاح. إذ لم يؤدي الى تغيير قناعاتهن بما أرتكبن من جرائم.

أمثلة لقصص حية من خلال اللقاءات بالنزيلات العراقيات:
لابد من الوقوف لدى ضحيات الزواج المبكر والتطليقات السريعة أمثال **(ز. س.)** التي هي قاصرة وأم لطفلة بعمر 9 اشهر وتطلب رؤيتها لاشتياقها لها وهي الان في رعاية اهل زوجها، (وهذا بين افضل الحلول الانسانية). وقد أوضحت هذه القاصرة، انها بالرغم من عدم مشاركتها الفعلية في قتل زوجها، مع ذلك تم اتهامها بجريمة القتل والشراكة فيها لانها قيل لها، قد علمتي بالتهديد ولم تبلغي عنه، بينما كان عمر زواجهما اربعة اشهر فقط! وهنا ثمة اسئلة تطرح نفسها:
هل بالفعل قد تم اجراء تحقيق دقيق يرفد بادلة وتفسير التطبيقات القانونية بشكل يهتم بالبراءة الممكنة لدى القاصرة ؟ ام انها انثى وسهل التحكم بحياتها كأية آلة في المنزل ولا من مدافع عنها من طرف اهلها؟ كيف لا يضع المحقق والقاضي في المحكمة في اعتباره امومتها لطفلتها ؟ كما اليس ممكنا ان يكون دفع حياتها لهذا الحكم القاسي ثمنا لافلات اهلها عن التعاملات العشائرية الخارجة عن القانون والتي تكبل الابرياء مبالغ مالية خيالية، كما تتبادل بالاشخاص كسلع باسم التقاليد البالية لعدالة هدفها الاكبر هو جني الاموال من خلال ما يسمى "بالفصل العشائري"؟ اين حقا دور القانون اذن في نظام ديمقراطي يريد التمدن واحترام حقوق الانسان تحت سيادة القانون؟
نظرا لهذه المجموعة الواضحة من التساؤلات لاجل احقاق الحق، تقترح منظمة حمورابي لحقوق الانسان، اعادة النظر في حالة وكامل ملف القاصرة (ز. س.) كون الشك وانعدام ممارسة جريمة القتل الفعلي لديها يساعد في اعادة دراسة ملفها والحكم على مصيرها بشكل مختلف.
المتهمة **(ب.)** مواليد 2006 تهمتها التسول والبغاء وامها المريضة أيضا . والدها متوفي، ولم يقم بزيارتها أو يتواصل معها أهلها. وقالت انها سلكت هذا الطريق بحثا عن لقمة العيش.
وهناك قاصرة عمرها 15 سنة قتلت والدها المتعدي على شرفها.

وعلينا ان لا ننسى بان مثل هذة "الزواجات" الفاشلة والاوضاع الغريبة سوف تتضاعف بفضل فرض قوانين تشرع المأساة كما في مشروع قانون الجعفري الذي يشرعن زواج الطفلات بعمر 9 سنوات ومن يضمن ليس اصغر من ذلك؟ علما ان مشروع القانون هذا لاقى رفضا متواصلا من قبل الحركة النسوية لادراك هذه الاخيرة بالنتائج المذكورة اعلاه، وفي غيرها من القصص المشار اليها في اللقاءات مع النزيلات العراقيات منها التي وثقتها منظمة حمورابي كامثلة وليس الحصر . لانه للاسف الشديد، تصل اعداد النساء في هذه الاوضاع الى عشرات الالاف وربما الملايين واكثرها تفرض على القاصرات اللاتي اغلبهن أجبرن على البقاء في الظل بدون اي حق ولا حرية ولامن سميع لأوضاعهن.

- ما يجدر الوقوف عنده هو ان القانون العراقي لا يحكم بالإعدام على القاصرين ويواصل القاصر التمتع بهذا الحق حتى اذا وصل سن البلوغ وهو لا يزال في السجن .

القاصرات الاجنبيات:

- اجابت القاصرة (لندا) الالمانية الداعشية وعمرها 17 سنة على سؤال لوفد منظمة حمورابي، هل ترغبين في العودة الى بلدك لتعيشين مع والدتك؟ اجابت "لا ارغب في رؤية والدتي وبسببها استجبت لترغيب الالماني محمد الملقب "بابو اسامة الشيشاني" الداعشي في المانيا والذي لقنني دروسا في الاسلاميات في مدرسة في المانيا بينما كنت مدمنة الكحول والمخدرات . وأرغمني على اعتناق الاسلام (أسلمني) هناك واخذني معه الى العراق كزوجة له لكنه قتل في الموصل وتضيف تم تزويجي لداعشي آخر والذي قتل ايضا في الموصل . وتقول اذا عدت الى بلدي ألمانيا يوما ما سوف التقي اختي فقط". اذ انها ترفض اللقاء بوالدتها المريضة نفسيا ووالدها الذي تخلى عنها لانشغاله بعمله حسب اقوالها.

- النزيلة (زيارات) روسية الجنسية وعمرها 16 سنة وقادها والدها الى العراق مكرهة (غصبا عنها)، هي ووالدتها ضحايا كذب والدها الداعشي الذي قال لهم لدى وصولهم الى تركيا : سأقوم بأخذكم للعيش في بلد اقل غلاءا وقد نقلنا بالسيارة الى الموصل وكان عمري 14 عاما ولم اعلم ما الذي يدور حولي. بين الموصل وتلعفر قتل والدها وقتل زوجها الداعشي الذي اهديت له وهي قاصرة وانجبت طفل منه وعمره 9 اشهر وبكل صراحة تقول " انا لا اشعر بانني ام، وطفلها في احضانها والدموع في عيونها تقول لا احبه لانه امر واقع علي، واذا خرجت من هنا وعدت الى روسيا سوف اوجهه في الطريق الصحيح الى ان يتمكن من اختيار حياته ".أما والدتها فهي ايضا في سجن النساء وتطلب رؤيتها. وبكل وضوح قالت انها لم تحزن على قتل والدها وزوجها ابدا بل تؤكد انها ارتاحت منهما.
كل ما تتمناه هو العودة الى بلدها وتواصل دراستها وحياتها طبيعية لانها لا ذنب لها بل هي "ضحية تم توريطها" ،حسب اقوالها.
لاحظ الوفد بان هناك حاجة الى تدريب الكادر الاصلاحي بشكل اكثر مهني لا بل شعر الوفد بان الكادر بحاجة الى كسب المزيد من الخبرات وخاصة الاطلاع على تجارب العمل والاجراءات القانونية في الدول الديمقراطية اكثر تقدما من العراق في مجال التعامل مع واقع رعاية سجون الاحداث ودور الاصلاح تحت راية القانون، عكس ما تعودنا عليه من إرث قانوني عنيف وخاصة خلال تطبيقه حيث ينظر الى المتهمين وكانهم توقفوا عن كونهم بشر. بشكل عام، وغالبا ما يفتقر الكادر الاجتماعي والقانوني العراقي الى قدرات واسعة الفكر وغنية بالمعلومات والخبرات التي ترسخ الصبر قبل الحكم على الاشخاص وذلك لتفسير وتطبيق القوانين بشكل عادل وانساني لأنه في حالة التهم غير المثبتة، يميل صاحب السلطة في العراق إلى استخدام سبل القسوة واللامبالاة وتثبيت المزيد من السلطة معتقدا انه بذلك يصلح او يؤدب الشخص! هذا تبين من خلال قلة المبادرات الى حل مشكلة أوضاع القاصرات اللواتي وقعن ضحايا الأهل. وخاصة عندما لم تشارك الضحايا في اي عمل اجرامي او أتهمن بذلك فقط، بل وتعرضن للمعاناة ولا زلن يعانين وهن بريئات كبعض الاوضاع المشار اليها في هذا التقرير من الأطفال مثلا وايضا بعض المتهمات.

قسم الذكور

واصل وفد منظمة حمورابي لحقوق الانسان زيارته الى **دار اصلاح الإحداث** لكن هذه المرة قاصدا دار اصلاح الذكور، صباح يوم 7 آيار 2018 وضم الوفد كل من السيدة باسكال وردا والدكتور بشار ألساعدي.
تقع الدار في الباب الثاني بجوار سجن احداث الاناث ببغداد- كرادة خارج ويسمى الدار ايضا "سجن الإحداث الخاص بالذكور المشردين".
التقى الوفد بالسيد كامل محمود محمد معاون مدير الدار التابع لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية والفريق الإداري والتدريبي الخاص بقسم الذكور. وتم طرح الأسئلة الخاصة بوضع القاصرين من الذكور في دار الاصلاح الذي يتم تسميته "ببيت المشردين" ايضا ويدار حسب قانون رعاية الاحداث المرقم 76 / 1986 المادة 24،25،26 رعاية. كما ان النزلاء في هذا الدار هم من الاحداث المتشردين الذين يتم التقاطهم من الشوارع في مناطق مختلفة من بغداد وباقي المدن العراقية .
عددهم 49 نزيلا، منهم الذين في المراحل الابتدائية يواصلون التعليم، لأنه إلزامي، وقد اطلع الوفد على الشهادات(وثائق التخرج) النهائية لأحد عشر طالب بمستويات جيدة جدا ولم نفهم سر رفض تصوير هذا الانتاج من قبل كادر السجن.
كان واضحا لدى الجميع بان حال دار اصلاح الذكور افضل من ناحية المساحات مقارنة بدار الاناث سواء كان بالنسبة الى الساحة او الباحة امام الشقق حيث وجود مساحة افضل يمكن للشباب ممارسة المشي فيها .
كذلك وجود ساحة لكرة القدم جميلة للرياضة خلف الشقق قامت ببناءها احدى المنظمات الدولية الى جانب وجود تعليم مسرع وكان هناك سبع طلاب في انتظار الامتحان الوزاري لمرحلة السادس الابتدائي. اما المراحل المتوسطة فهناك دروس خارج الدار يحضرها الطلبة تحت رقابة شخصين من الدار يرافقوهم ذهابا ايابا.
اما عن وجود اجانب فكان هناك نزيل واحد سوري من اصول كوردية وعمره 15 سنة متزوج ! القي القبض عليه وهو مشرد. وأكد الموظفون للوفد بأن جميع النزلاء من المسلمين..

- هناك كادر مهتم بجانب الاقامة للنزلاء، حيث من اول وصولهم يوزعون الى فئات عمرية كون هناك غرف عديدة وفي المبنى ثلاث طوابق. كما يوزعون لهم مواد التنظيف والكرات ويقيمون فعاليات تربوية وتثقيفية ورياضية ضمن سياق فئات التوزيع العمري..
- يستلمون تبرعات عينية من المتبرعين مباشرة ممن يقدمونها الى الدار..
- تبين من الكؤوس والبطولات التي فاز بها الاحداث الذكور وهي عديدة، أن هناك اهتماما جيد جدا بالجانب الرياضي، وعلى لوحات اخرى جدارية لاحظ الوفد صور الفرق الرياضية والطلبة المتخرجين وطبيعة الاعمال التي يقومون بها من بعض الحرف اليدوية وصور لمختلف الفرق الرياضية والرسم الخ ..كما على مشارف الباحة الأمامية، اطلع الوفد على الغرف التي قال المسؤولون هناك انها صفوف للدراسة وحيث كانت مغلقة ولاحظها الوفد من خلال النافذة حيث تبين ان الصفوف تفتقر الى ابسط الشروط التي ينبغي توفرها في المدرسة كمقاعد الدراسة من الرحلات و الموجود منها مكسور وتغطيها الاتربة والاوساخ ويمكن القول بانها غير صالحة للاستخدام . وهناك ما يسمى بالصفوف لم يلاحظ فيها وجود مقاعد دراسية (رحلات) اصلا. كذلك أكد المسؤولون اهتمامهم على المستوى الصحي حيث اطباء جلدية، نفسية، باطنية واسنان، يقيمون في الدار كل اسبوع مرة الى مرتين وقال المسؤول بان هناك حاجة الى معاون طبي ينتسب الى الدار.. بعد اعطاء وصفة الادوية من قبل الاطباء تعطى الادوية في اوقاتها من قبل مرشد اجتماعي لكل المرضى تجنبا لسوء استخدامها من قبل الاحداث .

مطالب الدار كانت:

- حاجة إلى إقامة دورات وورش تدريبية للكادر المخصص لتطوير العمل في قطاع السجون للأحداث.
- فتح قاعة داخل الدار للألعاب الالكترونية البسيطة.
- هناك حاجة إلى أجهزة الكترونية للعرض مثل جهاز عرض البيانات (داتاشو) بغرض بث الثقافة وأفلام تساعد في تصحيح المسارات للأحداث
- كما إنهم بحاجة إلى كتب ومجلات تربوية و ثقافية مناسبة لأعمارالنزلاء لرفد البرامج والسباقات بمواضيع تساعدهم على التفكير ومحاولة الإبداع لمساعدتهم على اصلاح سلوكهم
- ضرورة خلق فرص عمل لما بعد انتهاء محكومية النزلاء واطلاق سراحهم لتجنب عودتهم الى الشارع بسبب مصادر الرزق وانهاء صورة التشرد التي وقع الأطفال فيها لأسباب اجتماعية وامنية واقتصادية عديدة.

حاور الوفد عينات لعدد من الاحداث الذكور من خلال اللقاءات الخاصة التي تم اجراؤها مع النزلاء:

- الحدث امير نهاد، من بغداد وبعمر 15 عاما ،فاقد لاحدى يديه بسبب تفجير ارهابي واجريت له عملية جراحية في بطنه من قبل الامريكان ولم يزره اهله في دار الاصلاح، ولا يعلم اين يذهب فيما بعد، واذا هناك حظ للعثور على عمل يرزقه؟
- علي كاظم، من ميسان قال: هربت بسبب سوء تعامل اهلي معي، وأن المساعدة الوحيدة التي طلبها هي ان يرى اهله.
- -سجاد عباس ايضا يريد ان يرى اهله.
- مصطفى كاظم محمد، وحسب أقواله اليوم كان والده في الطريق إليه ليخرجه لكنه للأسف الشديد تعرض لحادث وتوفي وما من بديل لإخراجه الى الآن.

- بشكل شامل تبين بان الحاجة إلى تغيير دار الإناث و إعادة تأهيل والترميم للاماكن والملحقات الصحية في قسم الذكور أمر لابد منه .
- هناك ضرورة أن يتصل الكادر المسؤول في الدار بأهل النزلاء لاعادة خلق العلاقات الطبيعية بينهم وبين اقربائهم.

الخلاصة

- مع كل ما تقدم في هذا التقرير نستخلص بان هناك حاجة ماسة إلى تطوير التعامل القانوني للمؤسسات المختصة بإصلاح دور الأحداث وإيجاد حلول مناسبة للنزلاء لما بعد إطلاق سراحهم. وهذا أمر بحاجة واضحة إلى التدريب على ممارسة السياقات التي تتماشى والجانب الإنساني الرامي إلى إصلاحهم من خلال وسائل التعامل إنسانيا مع البشر. لأن وبشكل خاص مع الأحداث، ليس كما يمكن أن يتم التعامل مع أدوات جامدة بلا عقل ولا نفس وبغض النظر عن ظروفهم وقصصهم ولا تنفيذا للالتزام بالدوام فحسب. المطلوب هنا هو الوعي المتواصل للمسؤولين والمنظمات المختصة على المستويين الحكومي وغير الحكومي بحق هؤلاء الأطفال في الحياة واحترام لكرامتهم كبشر وقاصرين وقعوا تحت طائلة القانون دون شك لعوامل فرضت عليهم إكراها. أو لأسباب تهمشيهم من قبل الأهل والمجتمع. وهذا الوعي يعني بالدرجة الأولى إتباع نهج التدريب المتواصل للكادر لتجديد المعلومات كما يحدث في باقي دول العالم, لتحقيق التنشئة المهنية المتواصلة لمواكبة التطور من جانب وكسب المزيد من الخبرات من الجانب الآخر للقائمين على المسؤوليات موضوع هذا التقرير. أي العودة إلى تطوير مهارات الموظفين لإثراء معلوماتهم والقواعد القانونية والإنسانية الخاصة بهذه الشريحة من خلال القوانين الوطنية التي يجب تكييفها مع القانون الدولي الخاص بحماية حقوق الإنسان. كما أن العراق صادق على أكثر النصوص الدولية التي تكون الشرعة الدولية ابتداءا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 والعهدين

الدوليين لسنة 1966الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية كما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لسنة 1981، واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1990 انتهاءا بالمصادقة من خلال قانون انضمام جمهورية العراق رقم 30 لسنة 2008 الى **اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ظروف المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة**.
من المفروض على المعنيين بتنفيذ القوانين الوطنية وخاصة قانون العقوبات، أن تكييفها مع روح هذه النصوص الدولية التي أصبحت جزا من القانون العراقي الذي هو بحاجة إلى الكثير من التعديلات بالإضافة إلى التأكد من صحة آليات تنفيذ صيانة الكرامة البشرية للمحتجزين وحفظ حقوقهم خلال وجودهم في إطار طائلة القانون .

- يجب التركيز بشكل خاص على الأطفال الذين يعانون السجن مع أمهاتهم أو بسببهن، سواء الذين ولدوا في السجون أم دخلوها مع دخول أمهاتهم. علينا إيجاد حلول إنسانية بالإجابة على هذا السؤال والشروع إلى الحلول العقلانية: لكي لا نشجع الإخلال بإنسانية هؤلاء الأبرياء (أطفال الإحداث او غيرهم) ببقائهم كضحايا في وضع لا علاقة لهم به؟ من الذي يمكنه أن يفكر بهم وينصر براءتهم إلا من خلال أدوات إنسانية تضعهم ليس في اوضاع من سجن إلى آخر، بل في أيادي معيلة ورحيمة، أكان ذلك من خلال **التبني من قبل أسر معينة أو توفير مراكز اجتماعية** على شكل دور جماعية يكون فيها التعامل ليس كما مع المحتجزين والمساجين بل مع أناس طبيعيين لهم أوضاع خاصة يمكن للدولة والمجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني للعناية بهم بالإضافة إلى دورها أن تتكفل بإيجاد وسائل لإيوائهم وتسهيل أمور حياتهم إلى أن تفتح لهم فرص بناء الحياة والاستقلال الشخصي. أن هذا بحاجة ماسة إلى دعم مؤسسات الدولة ومنظمات مختصة ليتواصلوا في تامين سبل تربيتهم وجعلهم أشخاص يبلغون سن الرشد بالطرق الأكثر إنسانية بعيدا عن جميع أشكال العنف وخاصة من ليس لهم أهل أو من يعاني من العنف الأسري من قبل أهله .
- إن كرامة الشخص البشري لا يمكن المس بها تحت أية ذريعة كانت. وأيضا مطلوب صيانة حقهم في تصحيح تصرفاتهم من خلال التوعية والتعليم المناسب لأعمارهم. والموجودين في هذه الدور هم في حالة دفع ثمن مخالفاتهم أيا كانت الأسباب والفرصة مناسبة لتوعيتهم بأهمية احترام القانون، إلا أن المشكلة هنا هي أيضا تراكم مشكلة القاصرات والقاصرين من الذين أصبحوا أمهات وآباء لقاصرين**!** والواضح هنا إن العراق يفتقر إلى ابسط وسائل العلاجات لهذه الأوضاع اللاانسانية المعقدة التي هي موجودة في جميع المجتمعات، لكن الحلول يجب أن تكون من واجبات السلطات والمجتمع برمته. ولهذا نوصي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التعاقد مع أسر تقبل استقبال الأطفال والعناية بهم طول الوقت المتفق عليه تحت مراقبة الباحثين الاجتماعيين المختصين بالأمور النفسية والإنسانية. كما أن تتعاقد الوزارة مع العوائل الغنية التي يمكنها أن تتبنى هؤلاء الأبرياء على الأقل فترة احتجاز ألام أو الأب إذا ليس لهم أهل أو لم يقبل الأهل أو الأقرباء القيام بواجب هؤلاء الأطفال. وفي حالة قبول الأهل يتم دعمهم ماليا ونفسيا ايضا من قبل الدولة.

- والحال, للأسف الشديد، بعد أن سمعنا أعضاء المؤسسة التشريعية (مجلس النواب) وهم يناقشون قوانين تتعلق بحلول إنسانية قانونية تخدم فئة المعنفين في مجتمع يتصاعد فيه العنف بأشكاله وخاصة ضد النساء والأطفال, لاحظنا بان **هناك قسوة في الذهن التشريعي** العراقي الذي بكل لامبالاة بهؤلاء الأبرياء وهم بالملايين في مختلف الأوضاع عبر البلد، يمنع التبني ويقنن منع فتح دور الإيواء من قبل المنظمات غير الحكومية وأي تحريك مجتمعي بهذا الصدد ممنوع قانونا وخير مثال لهذا هو تنصل البرلمان عن مسؤوليته القانونية وعدم تشريع مقترح قانون "مكافحة العنف الأسري" الذي قدمته الحركة النسوية منذ أكثر من أربعة سنوات. هل يعقل هذا في بلد له الآلاف السنين من تاريخ الإبداع في اصدار القوانين: الأول في صياغة القوانين قبل وجود كل الأديان**!**؟ هل يعقل أن يسبح العراق على بحر من النفط ولا يمكن أن يأوي كل الأطفال الذين يولدون على أرضه ويقبل أن يتحدث عن "أولاد الشوارع" وأطفال

أبرياء في السجون؟ كيف نحلم إذن ببلد آمن ومزدهر، بينما مصادر فقدان ألأمان والسرقة والتخلف مضمون وجودهم بشكل متواصل؟

- بعد التمعن في هذه الأوضاع، تقترح منظمة حمورابي لحقوق الإنسان على السلك التربوي والتعليمي المزيد من الاهتمام المطلوب بالجانب التربوي للنزلاء وتامين وصولهم إلى المدارس في جميع المراحل كحق من ابسط حقوقهم الإنسانية، إناثا وذكورا دون أي تمييز.
- تحث حمورابي على تشجيع العلوم الإنسانية والنفسية الخاصة بالمجتمع وتغيير سلوكه وذلك في جميع مراحل الدراسة. لأننا بلد يعيش واقعا مدمرا نفسيا واجتماعيا وهناك وجود تفكك لأسر بالكامل وقريب من أن يصبح هذا يشمل جميع المناطق جراء الركود الاقتصادي والتدهور الاجتماعي وانعدام الاستقرار السياسي والأمني وانتشار المخدرات..الخ ما يكرس الانحطاط الأخلاقي وتراجع التماسك الاجتماعي واكبر دليل لما رأيناه في الفئتين للأحداث هو أن العنف الأسري يخلف اكبر عدد من الجرائم أكان تشغيل واستغلال الأطفال من الذكور والأناث، لكن الإناث تعتبر كسلعة وراينا ذلك في سجن القاصرات حالات تم تعنيفهن مع أمهاتهن و المس بطفولتهن من قبل اقرب الاشخاص في اسرتهن حيث لا مجال للمطالبة بحقهن، ما يرغمهن (حسب اقوالهن) على ممارسة جرائم القتل والنتيجة تواصلن دفع ثمن جرائمهن في السجون.

وفي الختام لايمكن التواصل في حلول ترقيعية لجميع أزمات وأوضاع البلد، بينما هناك إمكانيات بشرية ومالية يمكن ان تساهم في تحقيق التغيير المنشود لهذا الواقع المزري بوعي وادراك لقيمة الانسان.